على مساحة
٨ ملايين متر مربع

الملك يطلق جامعة الـ ٢٠ ملياراً في الرياض

خادم الحرمين أثناء جولته داخل جامعة الأميرة نورة.

الملك محييا الحضور في افتتاح جامعة الأميرة نورة. (واس)

عبد المحسن الحارثي ـ الرياض

«بسم الله، الله يحط فيها البركة» بهذه العبارة استهل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز تدشين أعمال جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن في الرياض أمس، وقوبلت العبارة بتصفيق حار وزغاريد من آلاف الطالبات والأكاديميات والمسؤولين الذي حضروا افتتاح الجامعة التي تم إنشاؤها على أرض تبلغ مساحتها ثمانية ملايين متر مربع وبتكلفة إجمالية تزيد على عشرين مليار ريال.

وتضم الجامعة منطقة إدارية تشمل مباني وتجهيزات إدارة الجامعة والمكتبة المركزية ومركز المؤتمرات، والمنطقة الأكاديمية وتشمل مباني وتجهيزات خمس عشرة كلية في مختلف التخصصات النظرية والعلمية والطبية، إضافة إلى المستشفى التعليمي بطاقة تصل إلى ٧٠٠ سرير في جميع التخصصات الطبية مع المختبرات الجامعية، كما تم تخصيص جزء من الأرض لمنطقة الأبحاث في الجامعة لمدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وتضم ثلاثة مراكز أبحاث علمية متخصصة أحدها لتنقية الناتو والثاني لتقنية المعلومات والثالث للعلوم الحيوية.

إلى جانب منطقة سكنية تشمل وحدات سكنية لأسر منسوبي الجامعة وهيئة التدريس وسكنا خاصا بالطالبات، كما تضم المنطقة مسجدا وجامعا ومدارس للتعليم العام بمراحله الثلاث ورياضا للأطفال للبنات والبنين ومرافق ترفيهية متكاملة ومغلقة خاصة بالأسر ومرافق ترفيهية متكاملة ومغلقة خاصة بالطالبات.

** تفاصيل وتغطيات موسعة في الطبعات اللاحقة **

مديرة جامعة الأميرة نورة:

أبحاث المرأة قدمت حلولا عميقة لجوانب الحياة في المملكة

هريم الصغير ـ الرياض

أكدت مديرة جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الدكتورة هدى العميل على أن الكليات العلمية في الجامعات تعد من أهم مصادر إنتاج المعرفة، مفيدة أن مسيرة المرأة في كلية العلوم في جامعة الأميرة نورة شهدت إنجازات متميزة، خاصة في ميدان الدراسات العليا والبحث العلمي فالعديد من رسائل الماجستير والدكتوراة التي تمت فيها قدمت حلولا علمية عميقة لبعض جوانب الحياة في المملكة، كما قدمت العديد من البحوث والدراسات التي صنفت عالميا بأنها إنجازات علمية مبدعة.

من جهتها، أكدت عميدة كلية العلوم ورئيسة اللجنة المنظمة الأستاذة الدكتورة فدوى أبو مريفة على أن التعليم العالي للمرأة السعودية حظي بأهمية كبيرة من قبل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، إيمانا منه أن الاستثمار الأمثل هو في بناء الكوادر الوطنية المزودة بالعلم النافع لتصقل خبراتها بما يعود على الوطن بالخير والازدهار.

وأشارت أبو مريفة إلى أنه أن كليات العلوم في الجامعات السعودية تزخر بكوكبة من الباحثات المتميزات محليا وعالميا، إذ تقدم للمشاركة في الندوة ٨٥ باحثة في تخصصات العلوم الرياضية، الفيزياء، الكيمياء، والأحياء من ١١ جامعة، تم قبول ٤٤ بحثا منها و٢٨ ملصقا علميا، إضافة إلى المعرض العلمي الذي سيتم افتتاحه غدا في مقر كلية العلوم، وتشارك فيه عشر شركات متخصصة في مجال الأجهزة العلمية والأدوات المعملية، وخصص ركن للإنتاج الفكري للباحثات في كلية العلوم في الجامعة.

وناقشت الندوة أخلاقيات البحث العلمي التي يجب أن يلتزم بها الباحث، البعد عن الانفعال والإنصاف والموضوعية وأهلية البحث العلمي، التواضع العلمي واحترام الملكية الفكرية لدى الآخرين، النشر الإلكتروني مثل الدوريات مفتوحة المصدر والكتب ودور النشر الإلكترونية، محدودية التمويل للأجهزة العلمية والتعليمية والبرامج الإلكترونية وقلة برامج الدراسات العليا مما أدى إلى ضعف الإنتاج العلمي، إضافة إلى غياب استراتيجية واضحة خاصة بحاجات المجتمع وسوق العمل وعدم التنسيق المبكر عند تحديث وتطوير المناهج الدراسية.

أمير نجران: افتتاح جامعة نورة تأكيد على اهتمامه بالتعليم

محمد المؤيد ـ نجران

أوضح صاحب السمو الملكي الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أمير منطقة نجران أن القيادة الرشيدة أولت ولا تزال تولي التعليم العالي في المملكة اهتماما كبيرا تمثل في إنشاء العديد من الجامعات في مناطق المملكة. وقال سمو أمير منطقة نجران إن افتتاح جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن من لدن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ـ حفظه الله ـ يؤكد ما يحظى به التعليم العالي في المملكة من اهتمام كبير حيث تعد هذه الجامعة إحدى أهم وأكبر الجامعات وتم إنشاؤها للمساهمة الفعالة مع الجامعات السعودية لخدمة التعليم من خلال ما تضمه من كليات مختلفة في المجالات العلمية والنظرية لتقديم أفضل سبل التعليم للطالبات. وأضاف: إن الرعاية الكريمة من خادم الحرمين الشريفين والمتمثلة في افتتاح المدينة الجامعية تؤكد الاهتمام بالتعليم وبكل السبل الرامية إلى الارتقاء به وأن القيادة الرشيدة تضع نصب أعينها دائما أن العلم والتعليم هو من أهم العوامل التي تؤدي إلى ارتقاء الشعوب وتحضرها وبإذن الله أن خريجات الجامعة من الطالبات وفي مختلف التخصصات سيكن مساهمات في نهضة ورقي الوطن من خلال دخولهن في المجالات التي تحتاجها المملكة إذا ما عرفنا أن المرأة السعودية أثبتت إبداعها وتميزها وقدرتها على المساهمة في مسيرة النهضة المباركة للمملكة وأبان سموه أن المتابع لمسيرة التعليم العالي في المملكة يعلم حجم ما يصرف على هذا القطاع واعتبر جامعة الأميرة نورة إضافة قوية للتعليم نظرا لما تضمه من مبان للكليات والمرافق وكذلك التجهيزات المتكاملة. وأكد الأمير مشعل بن عبدالله بن عبدالعزيز أن الاهتمام بالعلم والتعليم قد بدأ منذ توحيد المملكة على يد جلالة المغفور له الملك عبدالعزيز (طيب الله ثراه) رغم أن التعليم في تلك الفترة كان بالطرق التقليدية إلى أنه كان مؤشرا على الاهتمام وإن حضارات الشعوب يجب أن تكون من خلال العلم ومنذ ذلك الوقت استمرت مسيرة تطوير التعليم في مختلف المراحل. وتمنى سموه التوفيق لإدارة الجامعة ولكافة العاملين فيها وأن تحقق الجامعة التطلعات المرجوة والأهداف المأمولة. وشكر أمير نجران خادم الحرمين الشريفين وولي عهده الأمين والنائب الثاني على مايلقاه التعليم العالي من اهتمام ودعم كبير.

الأمير سلمان والأمير عبدالإله والأمير متعب بن عبدالله أثناء جولة خادم الحرمين في الجامعة. (واس)

انتقد تقرير وزارة الزراعة .. مجلس الشورى:

نقص الأجهزة والمختبرات البيطرية وراء انتشار حمى الوادي المتصدع

فارس القحطاني ـ الرياض

عزا عضو مجلس الشورى عطا الله أبو الحسن انتشار حمى الوادي المتصدع إلى تهريب المواشي المصابة عبر الحدود بين المملكة وجمهورية اليمن، مطالبا بتزويد المنافذ بأجهزة لفحص الحيوانات الداخلة، كاشفا عن عجز كامل فيها، مبينا أن تقرير هيئة الرقابة والتحقيق يشير إلى أن منفذ البطحاء بين المملكة ودولة الإمارات يفتقر إلى الأجهزة والمختبرات العلمية لفحص المواشي الداخلة إلى البلاد.

وانتقد أعضاء المجلس في جلسة أمس أداء وزارة الزراعة، وقالوا «إن وزارة الزراعة لم تكافح سوسة النخيل التي تعد أكبر المشكلات التي تواجه النخيل وانتشرت في ٢٨ منطقة زراعية وأصابت ما يقارب ٦٦ ألف نخلة، كما أن هناك مشكلات فعلية تواجه الحجر الزراعي»، وأكدوا على ضرورة أن تعمل وزارة الزراعة وفق معادلة محددة لتعزيز الأمن الغذائي دون أن يلحق الضرر بمخزون المياه الجوفية، وطالبوا بمشاركة الجهات المختصة لضبط المخالفات المضرة بصحة المستهلك في المنتجات الزراعية والحيوانية، والرقابة على الأسواق والعاملين فيها، ودعوا إلى إيجاد السبل الكفيلة بتسويق المنتجات الزراعية في الداخل والخارج بسعر معقول يحقق التوازن بين مصلحة المزارع والمستهلك.

من جانبه، تساءل الدكتور فهاد الحمد: أين هو الأمن الغذائي التي تدعيه وزارة الزراعة، خصوصا أن المملكة تستورد أغذيتها من الخارج، مضيفا أن الزراعة في المملكة تعتمد على أيدي عاملة أجنبية وكذلك أجهزتها، مشيرا إلى أننا بحاجة إلى الوقوف والتبصر في هذا الأمر.

من جهته، قال عضو المجلس الدكتور عبدالله الفيفي في مداخلة يلاحظ أن وزارة الزراعة لا تكاد تهتم إلا بالتمور والأعلاف والشعير! وكأنها «وزارة التمور والأعلاف والشعير»، ومع أهمية هذه المنتجات إلا أن الثروة الزراعية في المملكة متنوعة بتنوع التضاريس والمناخ، فهناك أنواع من الحبوب ـ مثلا ـ كان يمكن لو نميت أن تغني عن زراعة القمح، كالدخن والذرة بأنواعها التي تنتجها مناطق جنوب المملكة، معتمدة على الأمطار لا على الري، لكن ذلك التميز النوعي في تلك المناطق لا يشجع، لا من حيث دعم الإنتاج ولا من حيث التسويق.

وأضاف، الشيء نفسه يقال عن أنواع متعددة من الخضار والفواكه، إذ كان ينبغي الاتجاه إلى التصنيع، سواء للإفادة من المنتجات من الفواكه أو من الثروة الحيوانية، مشيرا إلى أن العرب كانوا يصنعون من المنتجات الطبيعية رغم إمكانيتهم البدائية آنذاك، مضيفا أن تطوير موارد الدخل واستثمار الثروات الطبيعية في المملكة على النحو الأمثل والإفادة من تلك الموارد للأجيال المقبلة.

وأكدت اللجنة في تقريرها على ضرورة الإسراع في بدء العمل للخطة المستقبلية للزراعة في المملكة للعشرين سنة المقبلة، ومعالجة القضايا التي تواجه هذا القطاع، على أن تتسق هذه الخطة مع المتغيرات المحلية والعالمية المصاحبة لانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية.

ودعت إلى النظر في كيفية توزيع المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل وتحقيق مبدأ الميزة النسبية للمناطق والتخصيص الكفء للموارد المالية والأرضية والمحافظة عليها، وشددت على ضرورة أن يعد المركز الوطني لبحوث الزراعة والثروة الحيوانية والمراكز التابعة له البحوث العلمية والتي تعنى بتطوير وتحسن الإنتاج الزراعي في المملكة كما ونوعا، ونشرها لإفادة المزارعين.

إلى ذلك، وافق المجلس على منح اللجنة فرصة لعرض وجهة نظرها تجاه ما أبداه الأعضاء من ملحوظات وآراء تجاه التقرير في جلسة مقبلة.

كما وافق مجلس الشورى على مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة، حيث استمع المجلس إلى وجهة نظر لجنة الشؤون الأمنية تجاه ما أبداه الأعضاء في جلسة ماضية من ملحوظات وآراء بشأن مشروع نظام المناطق البحرية للمملكة الذي يقع في ٢٣ مادة، ويهدف إلى تحديد معالم المناطق البحرية للمملكة ويحافظ على سلامتها وأمنها، وينظم حركة مرور السفن فيها.

وأشار المجلس إلى أن ما ورد في مشروع النظام من أحكام يأتي متفقا مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (جمايكا ١٩٨٢)، لافتا إلى دور خطوط الأساس الذي جاءت به الاتفاقية التي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٢م في معالجة الحدود البحرية للمملكة في البحر الأحمر وخليج العقبة والخليج العربي وفوق قوائم الإحداثيات الجغرافية.

وقد وافق المجلس بالأغلبية على مشروع النظام، وسيرفع لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود.

سوسة النخيل أصابت ٦٦ ألف نخلة في ٢٨ منطقة

مطالبة الزراعة بتعزيز الأمن الغذائي وتنمية الدخن والذرة

في قضية الرشوة واستغلال النفوذ في صحة المدينة

تبرئة المساعد المالي والسجن سنتين لمدير الرخص الطبية

أيمن الصيدلاني ـ المدينة المنورة

أصدرت الدائرة السابعة عشرة في المحكمة الإدارية في المدينة المنورة (ديوان المظالم) أمس، أحكاما متفرقة في حق المدانين في قضية الرشوة واستغلال النفوذ في الشؤون الصحية، والتي أدين فيها عدد من موظفي صحة المدينة المنورة إضافة إلى ١١ مستثمراً في مجال الصحة، فيما برأ قاضي القضية مساعد مدير الشؤون الصحية للشؤون المالية والإدارية السابق لعدم إدانته بأية تهمة. وبينت مصادر مطلعة أن الأحكام تضمنت السجن سنتين لمدير الرخص الطبية السابق ومصادرة مبلغ الرشوة ٣٥٣ ألف ريال وتغريمه ١٠٠ ألف، كما أدين صاحب صيدليات وحكم عليه بالسجن سنة وستة أشهر وتغريمه ١٠٠ ألف، وأدين مدير عام الشؤون الصحية السابق باستغلال النفوذ وتغريمه ١٠ آلاف ريال، أما مدير الشؤون المالية والإدارية السابق فقد صدر قرار بتبرئته لعدم إدانته، فيما أدين مدير العلاقات العامة السابق بسوء الاستعمال الإداري وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف ريال، إضافة لإدانة ثلاثة موظفين في الرخص الطبية بالرشوة وحكم على أحدهما بالسجن ستة أشهر وتغريمه ٢٠ ألف، فيما حكم على الموظف الثاني بالسجن ثلاثة أشهر وتغريمه ١٥ ألف ريال، والموظف الثالث حكم عليه بالسجن ثلاثة أشهر وتغريمه عشرة آلاف ريال مع مصادرة مبلغ الرشوة والمقدر بـ ٥ آلاف ريال، بينما أدين الموظف المتقاعد في صحة المدينة بالرشوة واكتفت المحكمة بتغريمه ٢٠ ألفا، وتضمنت الأحكام السجن لوافدين من الجنسية المصرية والتشادية لمدة عامين وستة أشهر لكل منهما فيما برئ صيدلي أردني من تهمة الرشوة.

وكانت المحكمة الإدارية في المدينة المنورة أصدرت قبل أربع سنوات صكاً بالأحكام المبدئية على مداولات استمرت لخمس جلسات، إلا أن المدانين نقضوا الأحكام المبدئية السابقة الصادرة بحقهم مرتين بعد أن اعتبروها أحكاما جائرة في حق البعض منهم وعلى إثرها استبدل القاضي ناظر القضية بآخر، ويجري استئناف الأحكام في الجلسة المقبلة في الثالث من شعبان المقبل، حيث اعترض الموظفون المحكوم عليهم على الأحكام إلا الموظف المتقاعد الذي قبل بالحكم ولم يعترض عليه.